

Ms ELCIM
Sommaire /Summary

الفهرس

06/05/2006 - 828 - البلد
هاتيجيان : اللولة أنفقت 2،1 مليار دولار على البيئة

06/05/2006 - 2257 - المستقبل
منطقة صناعية لبنانية خارج لبنان؟

06/05/2006 - 10385 - السفير
الصناعة محور التحدي لمواجهة التخلف والفقير والبطالة

06/05/2006 - 18853 - البيرق
هاتيجيان ممثلا صراف اكد تشجيع البيئة للتنمية الصناعية

06/05/2006 - 18853 - البيرق
تابع 1 - هاتيجيان ممثلا صراف اكد تشجيع البيئة للتنمية الصناعية

L'Orient-Le Jour - 11658 - 06/05/2006
Préserver l'environnement améliore la performance des usines

هاتيجيان: الدولة أنفقت 1.2 مليار دولار على البيئة



رودريغ سالومي

■ جانب من الحضور

التضحية بالاجيال المقبلة ولفت ممثل جمعية المصارف جورج ابي صالح الى ان ثمة مقارنة رسمية جديدة لشؤون البيئة، تدحض

المقولة الخاطئة التي تزعم ان البلدان النامية عاجزة حيال جسامه هذا النوع من المشاكل، وتؤكد الرغبة في العمل الجاد والتحرك المتعدد الاتجاهات، لضمان تنمية مستدامة تستجيب لحاجات المجتمع من دون التضحية بالاجيال المقبلة .

قيمة مضافة للاقتصاد

وقال رئيس مؤسسة كفال، خاطر ابي حبيب، ان الانتاج الانظف يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني باعتبار انه يدخل في جميع الموجودات في لبنان فاذا تم تحسين البيئة يعني ذلك تحسين قيمة الانتاج ورفع قيمة الموجودات.

الحوافز الاقتصادية من اجل التخلص من كل اشكال ومصادر التلوث، ضمن مبدأ التنمية المستدامة .
وشارك في الندوة التي عقدت امس، في غرفة التجارة والصناعة في بيروت، عدد من المصرفيين والمتخصصين في المجال البيئي .

تجارب ميدانية ناجحة

ولفت هاتيجيان الى ان تطبيق مبادئ الانتاج الانظف في اربعة مصانع موزعة على اربعة قطاعات ادى الى توفير مبلغ اجمالي بلغ 520 الف دولار في السنة، داعياً الى تعزيز وتشجيع المشاريع الصناعية التي يندرج ضمن خططها استخدام تجهيزات

رشنا ابوزكي

افتتح المركز اللبناني للانتاج الانظف ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ورشة عمل للقطاع المصرفي عن "الانتاج الانظف"، وقال المدير العام لوزارة البيئة برج هاتيجيان ممثلاً الوزير يعقوب الصراف ان الدولة اللبنانية انفقت من خزيتها على القطاع البيئي وخصوصاً النفايات منه خلال 12 سنة حوالي 1.2 مليار دولار، داعياً القطاع المصرفي والمالي للاهتمام بهذا القطاع، معتبراً ان الادارة البيئية السليمة للقطاع الصناعي وتشجيع الصناعيين على تبني المعايير البيئية تقتضي الاعتماد على

منطقة صناعية لبنانية خارج لبنان؟! *

فادي عبود (*)

لسنة ٢٠٠٦ زادت فيه الصادرات بمعدل ٢٧% من الفصل الأول المشؤوم في السنة الماضية، وعلم الإرقام يثبت دون شك ان الصناعة هي القطاع الوحيد الذي ينمو نمواً واضحاً ما عدا القطاعات الصناعية التي تعتمد على طاقة مكثفة في عمليات الانتاج. فهذه تنازع وهناك من يطلب لها الموت الرحيم! وينصحها بمغادرة لبنان.

ما هو حجم هذه القطاعات اي قطاعات الطاقة المكثفة؟
الظاهر ان هذه القطاعات لا تشكل اكثر من ١٠% من صناعات لبنان، ولا تشكل اكثر من ٥% من كل استهلاك الطاقة في لبنان. اذا اخذنا هذا بعين الاعتبار وفي ضوء هذا الواقع حللنا تركيبة اسعار الطاقة والمحروقات في لبنان نرى ان الوطن الصغير وبحكمة «شعبوية» لا علاقة لها بالنمو ويخلق فرص عمل قرر تجميد سعر البنزين وترك سعر المازوت ليتم تسعير كل يوم اربعاء حسب الاسعار العالمية. فلماذا تفحصنا هذه الحكمة من وجهة نظرة اقتصادية تنموية تسعى الى خلق فرص عمل، نرى ان هذا القرار اتى خوفاً من الشارع ولا علاقة له بمصلحة الاقتصاد الوطني، فالمازوت يعتبر مادة الخام الانتاجية لتصنيع الرغيف لنتاج الكهرباء والزراعة والتدفئة والاهمية الاقتصادية الانتاجية تعتبر كما هي في كل دول العالم لمصلحة المواد الخام المستعملة في الانتاج اي المازوت. بكلام آخر يجب ان يكون سعر البنزين في لبنان ٣٠٠٠٠ ليرة لبنانية للصفحة حسب اسعار اليوم، وحد أقصى للمازوت كما كان معمولاً به لآخر شهر شباط ٢٠٠٠ ليرة للصفحة، فاذا لا بد من الدعم فعلياً دعم الانتاج وليس شم الهواء سيما وان النقل المشترك يعمل على المازوت.

ما يصح على المحروقات يجب ان يصح ايضاً بالنسبة لتعرفة الكهرباء، فهذا البلد وبحكمة ينفرد بها ايضاً قرر ان يعاقب المنتج، ويحمله تعرفة صناعية اقل من التعرفة المنزلية مع ساعات ذروة تصل الى ٢٢٠ ليرة للكيلوواط، هذا كله باسم المواطن الفقير والمسكين الذي يدفع اقل تعرفة اتصالات في العالم، وهذه اهميتها من اهمية الكهرباء، لان الاتصالات «عدة» عمل مع غاز محترق واشترت آخر للكهرباء.

وإذا كان المطلوب انتقال الصناعة ذات الطاقة المكثفة لخارج لبنان، فكم من الاشكالات التي قد يسببها هكذا قرار، لانه اذا لم يعد في لبنان صناعة للاسمنت، واذا لم يعد في لبنان صناعة قناني وبلاستيك وكيس خبز وورق الخ... فهل تستطيع مثلاً الصناعات الغذائية النمو دون صناعة توظيف للبنانية؟ هل من مستقبل لصناعة المياه المعدنية اذا اصبح انتاج قنينة المياه في لبنان مستحيل؟ انا نسأل فمن يجيب؟ واذا كان هذا هو المطلوب، فالمطلوب اعلامنا وربما نستطيع انشاء منطقة صناعية لبنانية عند الاشقاء نقل اليها، وتوظف فيها ايدي عاملة اجنبية في بلد يحترم الانتاج والمنتجين ونصدر الى بلدنا بأسعار تنافسية، فهل هذا هو المخطط وراء اهمال هذا القطاع؟ انا اسأل فهل من يجيب؟! *

(*) رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين

هنيئاً للشعب السعودي بالامر الملكي الذي اصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بتخفيض اسعار المحروقات، بحيث ان سعر الكيلوليتير من مادة المازوت اصبح ٢٥٠ ريالاً سعودياً للكيلوليتير، اي ما يعادل ٦٥ دولاراً أميركياً.

انه لخبر سار للمواطن السعودي وللصناعي السعودي فما هو تعليقنا؟

هنيئاً لهم بحكم يراعي مصالح الشعب، يشرع على اساس تنموية ليساعد اقتصاد المملكة، فيصبح اكثر تنافسياً لتغزو البضائع السعودية اسواق الارض خاصة بعد دخول المملكة الى منظمة التجارة العالمية. فحتى القواعد المعمول بها في منظمة التجارة العالمية ومنها منع الدعم عن الصناعات الوطنية لا تمنع المملكة من حماية مصالحها ومصالح قطاعاتها الانتاجية. في الواقع ان السوق العربية الموحدة اذا كانت تعمل كالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً كأي مجموعة اقتصادية وحدت اسواقها يجب ان تسمح لكل شركائها التجاريين بشراء ما هو مطروح في السوق السعودية او اي سوق عربية اخرى بذات الاسعار التي يدفعها المواطن. هذا هو مفهومنا للسوق الموحدة فهل نحن على خطأ؟ والسؤال المطروح: لماذا لا نستطيع شراء المحروقات من الدول العربية بنفس السعر المطروح للاستهلاك في اسواقهم، او ليس هذا اهم من كل الدعم المشكور من الاخوان؟ نحن نطالب ومن خلال مؤتمر بيروت لدعم لبنان توزيع حاجة الكهرباء والقطاعات الانتاجية من المحروقات على الدول العربية المنتجة للمحروقات، فحاجة هذا البلد الصغير اقل من ٥% من الاستهلاك في دول الخليج مجتمعة وكلها ابدت استعداداً وكراً وحياً للبنان وشعبه وصناعته وعماله.

لكن، ما هو انعكاس هذا الموضوع على لبنان حيث سعر كيلوليتير المازوت ٦٥٠ دولاراً. نعم عشرة اضعاف السعر في المملكة العربية السعودية، فهل من مستقبل للصناعات ذات الطاقة المكثفة في لبنان، وهل نستطيع صناعة الادوات الصحية او بلاط السيراميك او قناني المياه المعدنية، او القرميد والزجاج، الورق، اكياس النايلون او البلاستيك على اشكاله وانواعه ان تنافس وهل من مستقبل لهذه الصناعات وغيرها؟ وهل من مستقبل لصناعات التدوير بالرغم من اهميتها على الصعيد البيئي في ظل تكلفة طاقة تعتبر من الاغلى في العالم والحبل على الجرار؟

ان الحل المطروح بالنسبة لموضوع الكهرباء، اذا تم فلن ينجز قبل مرور ثلاث سنوات حسب التقارير، فأسعار النفط مرشحة للارتفاع وهذا امر محتم حسب الخبراء، والحكومة ما زالت تتعاطى مع موضوع الحماية من الاغراق والقانون المطلوب من منظمة التجارة العالمية، لكن مشروع القانون ما زال مجمداً في مجلس النواب منذ اكثر من سنتين، والتعامل مع مبدأ الاغراق في لبنان ما زال يتم بخجل ملفت للنظر بالرغم من ان كل شركائنا التجاريين يدعمون تكاليف الانتاج مخالفين قواعد منظمة التجارة العالمية، ونحن في لبنان ما زلنا نقارب الموضوع الصناعي مقارنة غير مقنعة، مع العلم ان القطاع الصناعي له دور اساسي في نمو الاقتصاد الوطني، وبالرغم من ان الفصل الاول

ورشة عمل للقطاع المصرفي عن الإنتاج الأنظف

الصناعة محور التحدي لمواجهة التخلف والفقر والبطالة

وهي مقارنة تدحض المقولة الخاطئة التي تزعم ان البلدان النامية عاجزة حيال جسامه هذا النوع من المشاكل، وتؤكد الرغبة في العمل الجاد والتحرك المتعدد الاتجاهات، لضمان تنمية مستدامة تستجيب لحاجات المجتمع دون التضحية بالاجيال المقبلة».

ثم ألقى المدير العام لوزارة البيئة براج هاتيجيان ممثلاً الوزير يعقوب الصراف كلمة مما فيها: «ان هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية فرضت على القطاعات المختلفة، لا سيما القطاع الصناعي، تحديات اوجبت عليه الارتقاء نحو مستويات عالية الجودة والتنوع في المنتجات الصناعية، ناهيك عما تستلزمه من عمل في مجال تحسين وتطوير وتشجيع الصناعة في الاتجاه الذي يزيد من النوعية وتقوية القدرات الوطنية للوصول الى صناعة تتوافق مع الممارسات والمعايير البيئية».

الوطنية الكبيرة، بالإضافة الى ما يبغيه أساساً من تحسين في المعايير البيئية».

اما رئيس مؤسسة «كفالات» خاطر ابي حبيب فركز على ناحيتين، القيمة الاقتصادية للإنتاج الأنظف، والإمكانات المتاحة للتمويل، واعتبر «ان الإنتاج الأنظف يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني باعتبار انه يدخل في جميع الموجودات في لبنان فإذا تم تحسين البيئة فيعني ذلك تحسين قيمة الإنتاج ثم رفع قيمة الموجودات». وشرح الناحية التمويلية فقال: «ان «كفالات» تؤمن للمنتجين الذين يريدون تحسين بيئة انتاجهم قروضا ميسرة وطويلة الأمد بحدود ٤٠٠ الف دولار اميركي شرط تأمين التغييرات في القدرة الإنتاجية ليصل الإنتاج الى المستوى المطلوب. وتحدث ممثل جمعية المصارف جورج ابي صالح الذي قال: «المبادرة تحببت لنا ان نمة مقارنة رسمية جديدة لشؤون البيئة،

الكبير الذي تواجهه الدول النامية في معركتها لمحاربة التخلف ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، كما ان التقدم الصناعي وربطه بشكل مباشر مع الأداء البيئي اثبت آثاره في نمو الاقتصاديات في كثير من الدول، وان تطوير القطاع الصناعي وعلاقته بالبيئة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والعولمة وما يرافقها من تحديات ومناقسة يتطلب منا جميعا العمل على عدة محاور ومنها ما نحن في صده من خلال هذه الندوة الموجهة للقطاع المصرفي والمالي».

ثم تحدث نصر فسقال «من الاقتراحات التي تقدمها، وفي وقت تعمل فيه الحكومة على إقرار خطة وطنية للإصلاح الاقتصادي والمالي ويدعو فيه وزير المال بالذات الى خفض الدين العام عن طريق تخفيض الهدر وتحسين الدخل القومي، نرى ان يهدف كل عمل بيئي الى الانضواء تحت هذه العناوين

بدأت قبل ظهر أمس في مقر غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، ورشة عمل للقطاع المصرفي عن «الإنتاج الأنظف»، نظمتها المركز اللبناني للإنتاج الأنظف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وحضرها ممثل وزير البيئة يعقوب الصراف المدير العام للبيئة براج هاتيجيان، ورئيس مجلس الإدارة المدير العام لمؤسسة «كفالات» خاطر ابي حبيب، وممثل جمعية مصارف لبنان جورج ابي صالح، ورئيس لجنة البيئة في غرفة التجارة الدولية - فرع لبنان - المهندس نسيم نصر، ومدير المركز اللبناني للإنتاج الأنظف وممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدكتور علي يعقوب، وعدد من خبراء بيئيين وممثلين لمؤسسات تعنى بالشأن البيئي. افتتح الورشة الدكتور يعقوب الذي قال: «لقد أصبحت الصناعة منذ دخولنا اللفية الثالثة محور التحدي

ورشة عمل للقطاع المصرفي عن الانتاج الانظف

هاتيجيان ممثلاً صراف اكد تشجيع البيئة للتنمية الصناعية والتوعية لحمايتها

ثم تحدث نصر الذي اعتبر "أن الاهتمام بالبيئة اصبح من بديهيات القرن ال (٢١) بعد ان حقق تطورا ملموسا في الموضوعات والاساليب طيلة العقود الاخيرة".
واعلن ان الغرفة الدولية فرع لبنان انشأت لجنة خاصة بالبيئة هدفها "مؤازرة الجمعيات والمراكز المتخصصة مما جعلها تشترك بعضوية المجلس الاستشاري لمركز الانتاجية النظيفة، بعد ان تحققت من الدور الرائد الذي يقوم به المركز في لبنان وانفتاحه على عدد كبير من المؤسسات الصناعية وتلبيته مروحة واسعة من حاجات هذه المؤسسات وفي شؤون مختلفة واختصاصات متباعدة، وبالإشارة الى الدور الذي تقوم به لجنة البيئة في غرفة التجارة والصناعة الدولية- فرع لبنان في الشؤون المتعلقة باختصاص عملها توصلت الى توقيع بروتوكول تعاون مع عدة منظمات لا سيما جمعية "مد" ومشروع "م" وهذا قد يكون نموذجا لكل تعاون آخر بين المؤسسات المعنية". وختم: "ومن الاقتراحات التي نقدمها، وفي وقت تعمل فيه الحكومة على اقرار خطة وطنية للاصلاح الاقتصادي والمالي ويدعو فيه وزير المال بالذات الى خفض الدين العام عن طريق تخفيض الهدر وتحسين الدخل القومي، نرى ان يهدف كل عمل بيئي الى الانضواء تحت هذه العناوين الوطنية الكبيرة، بالإضافة الى ما يبغيه اساسا من تحسين في المعايير البيئية".

ثم كانت كلمة رئيس مؤسسة "كفالات" خاطر ابي حبيب الذي ركز على ناحيتين، القيمة الاقتصادية للانتاج الانظف، والامكانيات المتاحة للتمويل. واعتبر "أن الانتاج الانظف يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني باعتبار انه يدخل في جميع الموجودات في لبنان فاذا تم تحسين البيئة فيعني ذلك تحسين قيمة الانتاج وتم رفع قيمة الموجودات".
وشرح الناحية التمويلية فقال: "أن كفالات" تؤمن للمنتجين الذين يريدون تحسين بيئة انتاجهم وقروض ميسرة وطويلة الامد بحدود ٤٠٠ الف دولار اميركي شرط تأمين التغييرات في القدرة الانتاجية ليصل الانتاج الى المستوى المطلوب.

واكد "أن كفالات ليست المصدر الوحيد للقروض بل هناك قروض ميسرة من خلال المصارف والبنك الاوروبي للاستثمار والتي تصل الى حدود مليوني ونصف المليون يورو. بالإضافة الى القروض المدعومة بين المصارف ومصرف لبنان وهي

بدأت قبل ظهر امس في مقر غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، ورشة عمل للقطاع المصرفي عن الانتاج الانظف، نظمتها المركز اللبناني للانتاج الانظف ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية. حضر الورشة ممثل وزير البيئة يعقوب الصراف المدير العام للبيئة برج هاتيجيان، ورئيس مجلس ادارة مدير عام مؤسسة كفالات خاطر ابي حبيب، وممثل جمعية مصارف لبنان جورج ابي صالح، ورئيس لجنة البيئة في غرفة التجارة الدولية- فرع لبنان- المهندس نسيب نصر، ومدير المركز اللبناني للانتاج الانظف وممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الدكتور علي يعقوب، وعدد من خبراء بيئيين وممثلين لمؤسسات تعنى بالشأن البيئي.

بداية، النشيد الوطني، ثم كلمة للدكتور يعقوب الذي قال: "لقد اصبحت الصناعة منذ دخولنا الالفية الثالثة محور التحدي الكبير الذي تواجهه الدول النامية في معركتها لمحاربة التلخف ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، كما ان التقدم الصناعي وربطه بشكل مباشر مع الاداء البيئي اثبت آثاره في نمو الاقتصاديات في كثير من الدول. وان تطوير القطاع الصناعي وعلاقته بالبيئة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والعولمة وما يرفقها من تحديات ومنافسة يتطلب منا جميعا العمل على عدة محاور ومنها ما نحن في صددنا من خلال هذه الندوة الموجهة للقطاع المصرفي والمالي". اضاف: "أن المركز يعلم ان لدى الكثير اعتقاد سائد بأن المحافظة على البيئة يمنع النمو الاقتصادي، نحن نقول في هذا الصدد انه يجب علينا ان نبحث عن التوازن والتناغم الصحيح بينهما من اجل ان نضمن التنمية المستدامة، وبما ان القطاع المصرفي له دور اساسي في نمو وتطور الاقتصاد نتطلع الى مشاركته الجوهرية والفعالة في تطبيق والالتزام والمعايير والشروط البيئية في جميع المؤسسات على المستوى الوطني".

وختم: "أن ورشة العمل هذه تهدف الى تهيئة الطريق وبداية التعاون الفعال بين قطاعي البيئة والصناعة والمؤسسات المالية والمصرفية في لبنان وخارجه. هذا التعاون الذي سيكون بالتأكيد لمصلحة الجميع".

تتراوح بين 50 مليون و100 مليون ليرة.

ثم كانت كلمة ممثل جمعية المصارف جورج ابي صالح الذي قال: "المبادرة تثبت لنا ان ثمة مقاربة رسمية جديدة لشؤون البيئة، وهي مقاربة تدحض المقولة الخاطئة التي تزعم ان البلدان النامية عاجزة حيال جسامه هذا النوع من المشاكل، وتؤكد الرغبة في العمل الجاد والتحرك المتعدد الاتجاهات، لضمان تنمية مستدامة تستجيب لحاجات المجتمع دون التضحية بالاجيال المقبلة".

ثم القى المدير العام لوزارة البيئة برج هاتيجيان ممثلاً الوزير يعقوب المصرايف كلمة قال فيها: "ان هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية فرضت على القطاعات المختلفة، لا سيما القطاع الصناعي، تحديات اوجبت عليه الارتقاء نحو مستويات عالية الجودة والنوعية في المنتجات الصناعية، ناهيك ما تستلزمه من عمل في مجال تحسين وتطوير وتشجيع الصناعة في الاتجاه الذي يزيد من التوعية وتقوية القدرات الوطنية للوصول الى صناعة تتوافق مع الممارسات والمعايير البيئية. وكون ان الادارة البيئية السليمة للقطاع الصناعي وتشجيع الصناعيين على تبني المعايير البيئية تقتضي الاعتماد على الحوافز الاقتصادية كأداة مراقبة وتنظيم من اجل التخلص من كل اشكال ومصادر التلوث، ضمن مبداء التنمية المستدامة".

اضاف: "في هذا الاطار، وضمن مشروع المركز اللبناني للانتاج النظيف، الممول من قبل الاتحاد الاوروبي والسفارة النمساوية والمنفذ من قبل برنامج الامم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارة البيئة، باستضافة معهد البحوث الصناعية، هدف المشروع، وبالتعاون مع كافة الفرقاء المعنيين، الى تقديم المساعدة الفنية الضرورية للنموذج بقطاع الصناعة من مرحلة الدراسات الى مرحلة التطبيق العملي، وتقديم تجارب ميدانية ناجحة في قطاعات صناعية مختلفة، لاثمار

العائدية العادية التي يشكلها ادخال الادارة البيئية المتكاملة على القطاع وما لهذا الامر من تحسين في صورة المؤسسة بالنسبة للعامة".

وتابع: "قام المركز اللبناني للانتاج الانظف، وضمن النشاطات العديدة التي تصب في اطار التوعية والتدريب وتنمية القدرات في مجالات ادخال مفاهيم الانتاج الانظف الى القطاع الصناعي الى اعداد:

1- ثلاث كتيبات ارشادية في قطاع الالبان والاجبان، وقطاع تعليب المواد الغذائية وقطاع الورق والكرتون.
2- 12 تقريراً يتضمن مختلف المفاهيم القابلة للتطبيق في عدد من القطاعات الصناعية.

3- 12 حالة ميدانية تبين العائدية المالية لادخال مبادئ الانتاج الانظف على عدد من المصانع القائمة على مختلف الاراضي اللبنانية. كذلك، قام المركز اللبناني للانتاج الانظف باجراء عدد من التجارب الميدانية الناجحة في قطاع الالبان والاجبان، وقطاع تعليب المواد الغذائية وقطاع الورق والكرتون، حيث اثمر تطبيق مبادئ الانتاج الانظف في اربع مصانع من كل قطاع، الى توفير مبلغ اجمالي بلغ قدره 520 الف دولار اميركي في السنة، توزعت وفق الشكل الاتي: قطاع الالبان والاجبان 500 الف دولار، قطاع تعليب المواد الغذائية: 217,000 دولار اميركي، قطاع الورق والكرتون: 250,000 دولار اميركي.

وتابع: "ان متابعة تنفيذ القطاع الصناعي للخطوات والاجراءات التخفيفية التي من شأنها تحقيق الالتزام البيئي والوصول الى "انتاج صناعي اخضر" يستوجب منا جميعاً وبالاخص من القطاع المالي والمهنيات المعنية به، وخاصة جمعيات المصارف ونقابات التامين، مد يد العون لتعزيز وتشجيع المشاريع الصناعية التي يندرج ضمن خططها استخدام تجهيزات وتكنولوجيات تسمح بتفادي التلوث البيئي الذي يقلل بدوره من نسبة المشاكل الصحية لدى العاملين في تلك المؤسسات".

واكد "استعداد وزارة البيئة بالتعاون مع المركز اللبناني للانتاج النظيف للتعاون الدائم، ضمن المبادئ الاتية:

1- تشجيع التنمية الصناعية بالتلازم مع الالتزام البيئي ومراعاة القوانين المرعية الاجراء، والوقاية من الاضرار التي قد تصيب البيئة.

2- سهولة الحصول من قبل كافة الشركاء على المعلومات المتعلقة بالبيئة، لزيادة التوعية حول اهمية البيئة".

وختم: "نتمنى لورشة العمل هذه تحقيق اهدافها متمنياً مستقبلاً بيئياً للصناعة اللبنانية".

SÉMINAIRE

Préserver l'environnement améliore la performance des usines

Le Centre libanais pour une production plus propre a organisé hier un séminaire pour le secteur bancaire sur « le concept de production plus propre » en collaboration avec l'Unido, au siège de la CCIAB.

« Le lien entre le développement industriel et la situation environnementale a prouvé son effet positif sur l'économie dans une multitude de pays », a souligné le directeur du Centre, Ali Ayoub.

« L'idée que la conservation de l'environnement ne concorde pas avec le développement économique est erronée, il faudrait en revanche créer un équilibre entre ces deux entités de sorte à assurer un développement durable », a-t-il ajouté.

Le président du comité écologique à la Chambre de commerce internationale au Liban, Nassib Nasr, a indiqué, de son côté, que la

création de ce comité s'inscrit dans le processus de sensibilisation des entreprises sur l'importance d'une production propre.

Ce comité avait signé des protocoles de coopération avec plusieurs organisations dont l'association SBA et le projet Delta.

Le directeur de Kafalat, Khater Abi Habib, a quant à lui évoqué le financement des projets et la valeur économique d'une production propre.

Kafalat offre ainsi une panoplie de garanties de crédits adaptés aux spécificités des entreprises.

« Cette initiative abolit le concept d'incapacité des pays émergents à s'attaquer à des problèmes tels que écologiques », a martelé de son côté le représentant de l'Association des banques au Liban, Georges Abi Saleh.

« Le Centre libanais pour une production plus propre, financé

par l'Union européenne et l'ambassade autrichienne et créé par l'Unido, a pour but d'assister techniquement les entreprises et de leur pousser à intégrer dans leur production une gestion écologique », a souligné, pour sa part, le directeur du ministère de l'Environnement, Berg Hadjian.

Il a évoqué ensuite les activités du centre, notamment la rédaction de trois guides pour le secteur laitier, le secteur d'emballage des produits agroalimentaires et le secteur de la papeterie ; l'élaboration de 12 rapports sur des champs d'application du concept de production propre dans les usines ; des travaux de terrains qui ont consisté à l'application de mesures de production propre dans des usines et qui ont permis à une douzaine d'établissements d'épargner une somme totale de 520 000 dollars en un an.